نقابة ميتر

"تقرير" نقابة ميتر

النصف سنوي من العام الثاني

لمجلس نقابة الصحفيين

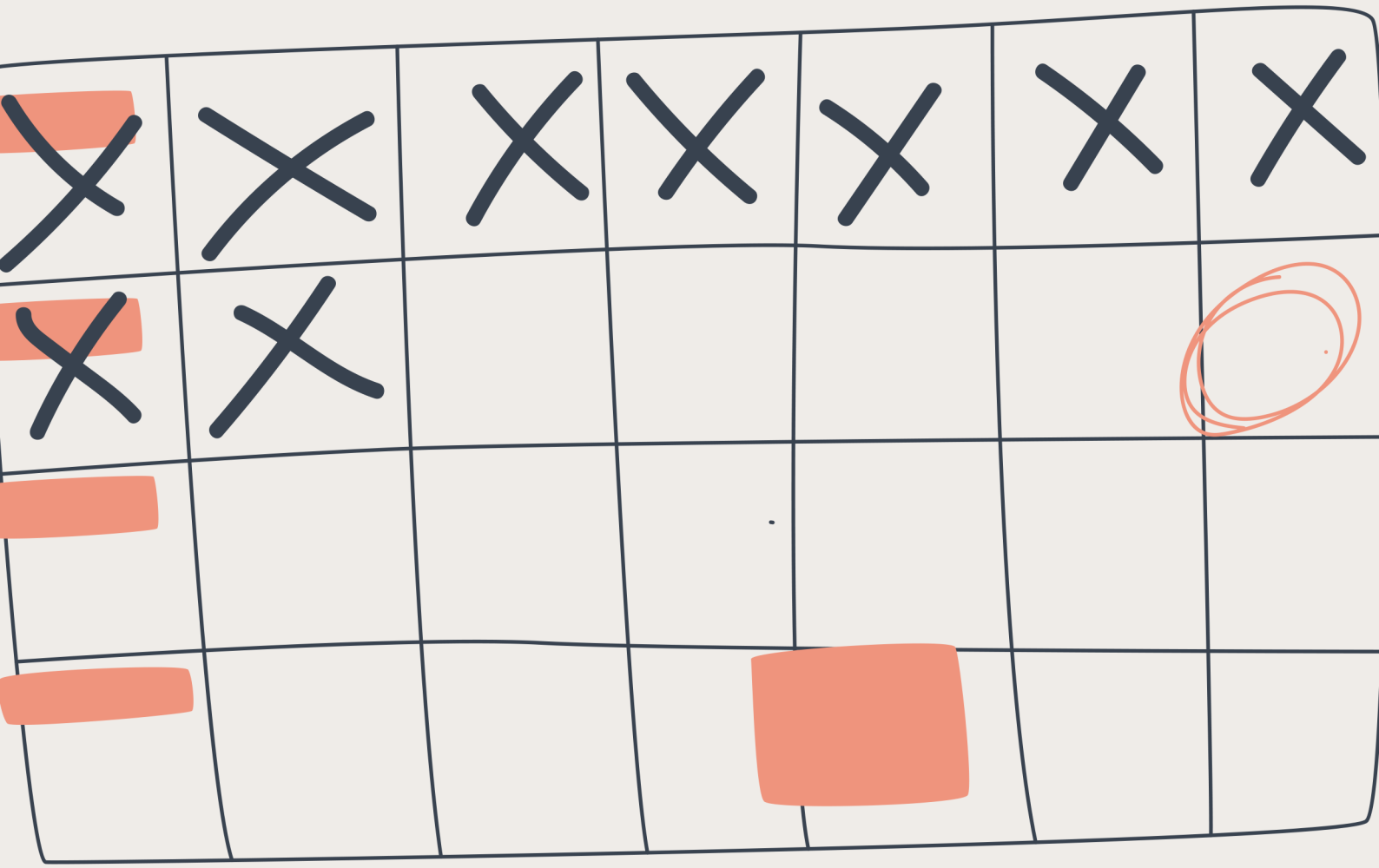

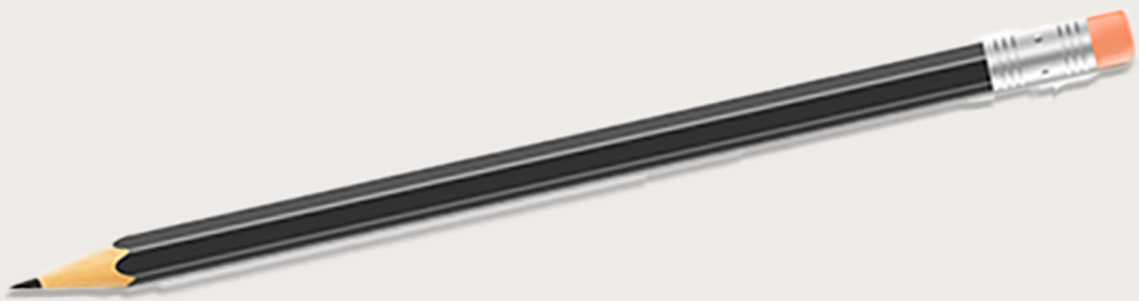

تقرير «نقابة ميتر» النصف الثا من العام الثاني
لمجلس نقابة الصحفيين

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

المحتويات:

مقدمة

منهجية التقرير

الباب الأول: اجتماع واحد لمجلس النقابة بعد انقطاع ٥ شهور

الباب الثاني: أداء مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الثاني من عامه الثاني

- قبل التحقيق بساعات مع عضو مجلس النقابة محمود كامل.. نقيب الصحفيين يتدخل
- لجنة لصياغة رؤية نقابة الصحفيين بشأن قضايا المهنة في الحوار الوطني ولكن!
- زيادة معاشات النقابة
- الفصل التعسفي يواصل الإطاحة بالصحفيين
- مكافأة الجهاز الإداري في النقابة بعد واقعة السرقة تثير أزمة داخل مجلس النقابة

الباب الثالث: لمحة عن نتائج الربع الثاني من العام الثاني للمجلس

الباب الرابع: لجان مجلس النقابة دون استراتيجية أو تطوير

- لجنة تطوير المهنة والتدريب
- لجنة جوائز الصحافة المصرية
- اللجنة التشريعية
- لجنة المرأة
- لجنة الحريات
- لجنة الخدمات
- لجنة النشاط
- لجنة الإسكان

الباب الخامس: الوعود الانتخابية دون استراتيجية أو منهجية

- لجنة المرأة
- التفاوض وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا
- تدريب الصحفيين وتطوير المهنة
- التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين
- الرعاية الصحية
- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
- مشروع سكني للصحفيين (مدينة الصحفيين)

خاتمة وتوصيات

مقدمة

اجتمع مجلس نقابة الصحفيين خلال النصف الثاني من عامه الثاني مرة واحدة فقط، وذلك بعد أخر اجتماع لمجلس النقابة شهده عامهم الأول في إبريل الماضي، بينما شهد شهر أكتوبر أول اجتماع للمجلس في العام الثاني من فترتهم القانونية بعد انقطاع دام لخمسة شهور تقريباً دون أسباب واضحة، الأمر الذي يتنافى تماما مع اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين، كما يتسبب في تعطل مصالح بعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية.

وشهد أداء المجلس تراجعا بشكل كبير وصل إلى حد الخمول. وعلى غرار الأشهر الماضية لم تشهد أغلب لجان النقابة تحركاً ملموسا في الأنشطة التي كان من المنتظر أن تقوم بها، كما ظلت اللجان تعمل دون استراتيجية أو منهجية واضحة. بالإضافة إلى ذلك مازالت هناك بعض اللجان تعاني من الإهمال ولا يترأسها أحد من أعضاء المجلس، على سبيل المثال لجنة الإسكان. وغابت لجان عن المشهد تماما رغم أهميتها وأدوارها التي قامت بها على مدار السنوات الماضية، مثل لجنتي التشريعات والحريات.

كما ظلت أغلب الوعود الانتخابية عند نفس المؤشر منذ أشهر، حيث انتقل مؤشر وعد واحد فقط من "جاري العمل عليها" إلى "تحققت نسبيا". وظل مؤشر خمسة وعود عند تقييم "لم يتم العمل عليها"، والأربعة الآخرين عند تقييم "جاري العمل عليها".

• منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال النصف الأول من العام الثاني في فترته القانونية؛ والتي سنتنهي في مارس 2023 بالنسبة نقيب الصحفيين ضياء رشوان، وفي 2025 لأعضاء المجلس الذين تم اختيارهم في انتخابات التجديد النصفي لعام 2021. ويهدف التقرير إلى متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة في الفترة من مايو 2022 وحتى أكتوبر 2022.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على متابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وقرارات وتحركات المجلس. كما اعتمد التقرير على التوثيق والمتابعة لأداء المجلس في تنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن 10 وعود مختلفة.

ووفقا لمنهجية "نقابة ميتر" فقد تم التحقق مما سيعرض في التقرير من خلال ما تم رصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

الباب الأول: اجتماع واحد لمجلس النقابة بعد انقطاع ٥ شهور

اختتم مجلس نقابة الصحفيين الربع الثاني من عامه الثاني في فترته القانونية ولم يعقد سوى اجتماع واحد فقط بعد انقطاع دام لخمسة شهور بمعدل 140 يوماً، منذ الاجتماع الذي عقد في إبريل الماضي. ما يتنافي مع اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

وفي منتصف سبتمبر الماضي، وجه عضو مجلس النقابة محمود كامل رسالة إلى نقيب الصحفيين ضياء رشوان ومجلس النقابة، ومن قبلهم أعضاء الجمعية العمومية أصحاب السلطة العليا على المجلس وذلك عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

وتضمن بيان كامل استنكار لمرور ما يقارب من 5 أشهر منذ انعقاد آخر اجتماع لمجلس النقابة أي ما يعادل 140 يوماً دون انعقاد الاجتماع الأخير.

كما أشار كامل إلى أن اجتماع واحد شهريا لا يكفي لمتابعة ملفات النقابة المتعلقة بمصالح أعضاء الجمعية العمومية التي تحتاج لمناقشة المجلس ومتابعتها. وتضمن البيان أيضاً الحديث عن الإصلاحات والترميم التي يشهدها مبنى النقابة منذ أشهر طويلة وأن الأمر يحتاج لعرض تفاصيل ما آلت غليه الأوضاع، بالإضافة إلى مئات الطلبات التي تلقاها المجلس ولجانه على مدار ٥ أشهر من زملاء يحتاجون لتدخل سريع لحل مشكلاتهم، وأن تأخر اجتماع المجلس يعطل مصالح الصحفيين.

ومن المفترض أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر. وبالتالي كان من المنتظر أن يكون مجمل اجتماعات المجلس خلال النصف الأول من عامه الثاني 6 اجتماعات على أقل تقدير، وفقا للائحة النقابة الداخلية، والتي تنص على أن: "يعقد مجلس النقابة جلسة دورية كل شهر ويعقد جلسات أخرى بناء على قرار سابق منه أو من هيئة مكتب المجلس أو بناء علي طلب ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة.. ويكون انعقاده صحيحا بحضور سبعة أعضاء".

وينعقد مجلس نقابة الصحفيين بناء على دعوة النقيب وذلك وفقا للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين والتي تنص على: "توجه الدعوة لحضور جلسات المجلس من النقيب قبل موعد انعقادها بثمان وأربعين ساعة على الأقل متضمنة جدول أعمالها بالإضافة إلي ما يقترح أعضاء المجلس عرضه على المجلس قبل انعقاده ويشترك السكرتير العام في تنفيذ هذه الإجراءات".

الباب الثاني: أداء مجلس نقابة الصحفيين خلال الربع الثاني من عامه الثاني

-

- ## قبل التحقيق بساعات مع عضو مجلس النقابة محمود كامل.. نقيب الصحفيين يتدخل

في 22 أكتوبر؛ قررت نيابة استئناف القاهرة تأجيل التحقيق مع عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل، والذي كان مقررا 23 أكتوبر إلى يوم ٥ نوفمبر المقبل، وذلك في البلاغ المقدم من علاء ثابت رئيس تحرير الأهرام رقم ٧ لسنة ٢٠٢٢ بتهمة السب والقذف، على خلفية موقفه النقابي بعد انتحار الصحفي عماد الفقي من مبنى الأهرام.

وجاء قرار النيابة بعد تدخل من نقيب الصحفيين ضياء رشوان[1]، الذي أصدر بيانا رسميا عبر صفحته على الفيسبوك، أوضح من خلاله أن قرار النيابة جاء بعد جهود نقابية سابقة قام بها نقيب الصحفيين ضياء رشوان وعضو مجلس النقابة محمد سعد عبد الحفيظ، وبناء على اتصالات أخيرة تمت بينهما وعضو مجلس النقابة الأسبق علاء العطار، وبين الزميلين علاء ثابت رئيس تحرير جريدة الأهرام ومحمود كامل عضو مجلس النقابة، للتوفيق بينهما وديا في النزاع القائم بينهما.

وكشف النقيب في بيانه بأنه أرسل خطابا إلى نيابة استئناف القاهرة يطالب فيه بتأجيل جلسة التحقيق التي كان مقررا لها الأحد 23 أكتوبر في القضية محل النزاع، واستجابت النيابة وقررت تأجيل جلسة التحقيق إلى 5 نوفمبر المقبل، لمنح النقابة فرصة لتسوية النزاع نقابيا.

- ## لجنة لصياغة رؤية نقابة الصحفيين بشأن قضايا المهنة في الحوار الوطني.. ولكن!

شكل مجلس نقابة الصحفيين لجنة لبلورة وصياغة رؤية النقابة بشأن قضايا المهنة لتقديمها لأمانة الحوار الوطني تضم الأعضاء: "خالد ميري، ومحمد شبانة وأيمن عبد المجيد ومحمد سعد عبدالحفيظ ومحمد خراجة ومحمود كامل ودعاء النجار". جاء ذلك خلال الاجتماع الأخير لمجلس نقابة الصحفيين الذي انعقد في 12 أكتوبر الماضي.

وبعد يومين من قرار تشكيل اللجنة أعلن عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل عن اعتذاره عن

استكمال المشاركة في أعمال هذه اللجنة التي شكلها مجلس النقابة. وأوضح كامل أن قرار اعتذاره جاء نتيجة للأسباب التالية: "النسخة التي قام النقيب بإرسالها لأعضاء المجلس تجاهلت طلبا موقعا من عشرات الصحفيين تم تسليمه للنقابة في مايو الماضي يتضمن طلبات عديدة تتعلق بمطالب الصحفيين، بالإضافة إلى الانتظار لمدة ٥ شهور لانعقاد المجلس لبحث مطالب الصحفيين من الحوار الوطني وهو ما لم يحدث إلا في الاجتماع الأخير".

١ بعد تدخل نقيب الصحفيين.. تأجيل التحقيق مع عضو مجلس النقابة "محمود كامل"

كما تضمنت اسباب كامل: "أنه استكمالا لحالة تغييب الجمعية العمومية وإبعاد الصحفيين عن نقابتهم، التي تنتهجها أكثرية المجلس، تم تجاهل طلبات مئات الصحفيين بفتح حوار داخل النقابة بحضور الزملاء الصحفيين والنقابيين السابقين وشيوخ المهنة وممثلي إدارات الصحف لعرض ومناقشة طلباتهم من الحوار الوطني.

كما أوضح عضو مجلس النقابة أن طريقة إدارة مجلس النقابة (نقيبًا وأغلبية) لهذا الملف لن يخرج مطالب وتوصيات تمثل الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، خاصة أن فترة الـ٥ أشهر الماضية كانت كافية لعقد اجتماعات داخل النقابة بحضور الزملاء الصحفيين والاستماع لمطالبهم ومقترحاتهم وبلورتها في صيغة تعبر عن الجمعية العمومية.

• زيادة معاشات النقابة

لم يعلن مجلس نقابة الصحفيين عن نتائج اجتماعه الذي عقد في 12 أكتوبر الماضي بعد غياب دام لخمسة شهور، ولم تظهر من نتائج الاجتماع بشكل علني سوى قرار زيادة معاشات الصحفيين والتي أعلن عنها نقيب الصحفيين عبر صفحته الرسمية على الفيسبوك.

وأعلن نقيب الصحفيين ضياء رشوان عن قرار زيادة المعاشات من خلال بيان عبر صفحته على الفيسبوك، وجهه للصحفيين بجدول المعاشات، وتضمن البيان أن الزيادة جاءت بعد موافقة مجلس النقابة على اقتراحه بزيادة قيمة المعاش المستحق بنسبة 19% ليرتفع من 2100 جنيه إلى 2500 جنيه، بنفس نسبة زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا.

• الفصل التعسفي يواصل الاطاحة بالصحفيين

تقدم عدد من الصحفيين بشكاوى لمجلس نقابة الصحفيين بعدما تعرضوا للفصل التعسفي من قبل مؤسساتهم، وحتى الآن لم تصدر النقابة بشكل رسمي تعليقا على مصير تلك الشكاوى. فيما أكد محمود كامل عضو مجلس النقابة أن أغلب الشكاوى تم إحالتها للتحقيق وذلك على خلفية اجتماع مجلس النقابة الأخير، وأن التأخير في أخذ موقف بخصوص تلك الشكاوى كان بسبب عدم اجتماع المجلس خلال الأشهر الماضية.

وتقدمت الصحفية منى عبد الراضي[2] بشكوى إلى نقابة الصحفيين في 6 يوليو الماضي، ضد أمينة النقاش رئيس مجلس إدارة صحيفة "الأهالي" التابعة لحزب التجمع، وحسين البطراوي رئيس تحرير الجريدة، بشأن واقعة فصلها تعسفيا من عملها بالجريدة، بعد رفض تجديد إجازتها من دون أجر أو عودتها للعمل.

كما تقدم 6 صحفيين في موقع فيتو كانوا قد تعرضوا للفصل التعسفي في سبتمبر الماضي، بشكوى لمجلس نقابة الصحفيين للمطالبة بالتدخل وحل أزمتهم مع إدارة الموقع.

---

٢ صحيفة الأهالي تفصل صحفية تعسفيا لخلافات حزبية

فيما أقدم موقع "مصراوي" على حل قسم"الفيتشر" وفصل صحفييه تعسفيا[3] في سبتمبر أيضا. وقد أصدر الصحفيون الخمسة بيانا يستنكرون فيه الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الإدارة في حقهم، مطالبين النقابة بضرروة التدخل لحل أزمتهم.

وتعتبر أزمة الفصل التعسفي من الأزمات التي تشهدها الجماعة الصحفية وتتسبب في زيادة البطالة بين الصحفيين، الذين لجأ البعض منهم في أخر عامين إلى القضاء كأحد الحلول التي يتجه نحوها الصحفيين في مصر لحل أزماتهم وفق ما يقتضيه القانون.

وكان أعضاء بمجلس النقابة ممن تم انتخابهم في انتخابات التجديد النصفي الأخيرة وعلى رأسهم نقيب الصحفيين ضياء رشوان، قد وعدوا باتخاذ كافة الإجراءات للحد من الفصل التعسفي داخل المؤسسات الصحفية لكن حتى الآن لم تخرج تلك الإجراءات إلى النور ما تسبب في تزايد حالات الفصل التعسفي بين الصحفيين.

• مكافأة الجهاز الإداري في النقابة بعد واقعة السرقة تثير أزمة داخل مجلس النقابة

نشبت أزمة بين عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل وبين السكرتير العام للنقابة أيمن عبد المجيد، وذلك على خلفية مكافأة الجهاز الإداري في النقابة بعد واقعة السرقة التي تعرضت لها النقابة.

وفي بيان موجها للجمعية العمومية أصدره عضو مجلس النقابة محمود كامل عبر صفحته على الفيسبوك؛ خاطب من خلاله أعضاء الجمعية العمومية بعدما مل من تقديم المذكرات الرسمية كان مصيرها الأدراج- على حسب تعبيره.

وأشار البيان إلى واقعة السرقة التي تعرضت لها النقابة خلال الأشهر الماضية. إذ أوضح كامل في بيانه أن الواقعة تم التعامل معها من قبل السكرتير العام دون الرجوع لمجلس النقابة ودون إطلاعهم على تفاصيل ما حدث ودون إشراك المجلس في إدارة الأزمة.

وأضاف كامل في بيانه؛ بأنه في يوم ١٨ سبتمبر الحالي تقدم مدير عام النقابة سعيد حسني بطلب للسكرتير العام لصرف ٢١ ألفًا و٥٠٠ جنيه مكافأة لنفسه وعدد من الموظفين بالنقابة بحجة ما وصفه بالجهود غير العادية لضبط واقعة السرقة وإعادة الأموال المسروقة. وهي المكافأة التي وافق السكرتير العام على صرف ٦٥٪ من قيمتها دون الرجوع لمجلس النقابة في قرار مالي يتعلق بمكافأة جهاز إداري على إهماله في عمله.

وأوضح عضو مجلس النقابة أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها صرف مبالغ مالية لعدد من الموظفين دون الرجوع للمجلس ولن تكون الأخيرة طالما أن المجلس لا ينعقد، ولكن الحالة هذه المرة أكثر فجاجة وتستدعي إعلاني عنها قبل أن يكون لنا وقفة معها خلال اجتماع المجلس القادم، الذي طال انتظاره. مؤكداً على رفضه لانفراد السكرتير العام وأمين الصندوق أو أي عضو في المجلس باتخاذ قرارات مالية أو صرف مكافآت مالية لموظفين دون غيرهم دون الرجوع لمجلس النقابة لصدور قرار مجلس بذلك.

---

٣ حل قسم الفيتشر وفصل ٥ صحفيين من موقع "مصراوي"

في المقابل رد السكرتير العام للنقابة أيمن عبد المجيد على البيان الذي أصدره عضو مجلس النقابة محمود كامل مبرراً أسباب صرف المكافأة. حيث ذكر السكرتير العام في بيانه المنشور أن هناك جزء من المعلومات التي تم نشرها مفقود. فجزء المعلومة المنشور "تم توقيع مكافأة"، أما الجزء المكمل "من أخطأ عوقب"، وأن من تمت مكافأته هم الذين بذلوا جهودًا من بداية الواقعة لنهايتها، مؤكدا أنه من الخطأ تصدير أنها مكافأة عن واقعة سرقة، بل عن جهود خلال ساعات العمل، وما بعدها لكشف ومجازاة الجاني والمقصرين.

كما أوضح أن المدير العام قدم طلب المكافأة يحوي 21 ألفًا، وهو الطلب الذي قُدم أكثر من مرة، وتم إرجاؤه من السكرتير العام؛ لحين انتهاء تحقيقات النيابة والتحقيقات الداخلية للشؤون القانونية، وبعد ذلك قدم طلبًا جديدًا فتم تخفيضه بقرار السكرتير العام إلى 65% فقط من المقترح من المدير العام، وهذا يعني أن المنصرف 14 ألفًا فقط، وليس 21 ألفًا.

وأضاف السكرتير العام أنه على الرغم من أن المبلغ المفقود، الذي تم استرداده (163.600)، مئة وثلاثة وستون ألفًا وستمائة جنيه، فإنه لم يُصرف منه مليم واحد مكافآت، حيث تم مكافأة الذين اجتهدوا في تنفيذ التكليفات والقرارات المترتبة على الواقعة، مما تم خصمه من الثابت إهمالهم، المترتب عليه الواقعة.

مشيرا إلى أنه لم تتحمل ميزانية النقابة مليمًا واحدًا في مكافآت هذه الواقعة، كما زعم البعض، فالمكافأة بعد تخفيض نسبة 35% من المقترح، أي صرف 65% فقط من إجمالي 21 ألفًا، اقترحها المدير العام، لتصبح المكافأة الفعلية 14 ألف جنيه، بعد خصم 10% ضريبة، يصبح المنصرف فعليًا 12 ألفًا و600 جنيه، لسبعة موظفين، إذن المكافأة الفعلية للفرد متوسط 1800 جنيه.

وتابع عبد المجيد في بيانه أن المكافأة الفعلية، 12 ألفًا و600 جنيه، جاءت بعد توقيع جزاء على شركة الأمن بخصم 10 آلاف جنيه من مستحقاتها، يُضاف إلى ذلك خصم أجر وعلاوة موظفي الخزينة 3600 جنيه، بخلاف الجزاءات التأديبية الأخرى الممتدة للإنذار بالفصل، وبالتالي فإن ما تم صرفه لفريق العمل يفوق ما تم خصمه من الذين وقع منهم الإهمال.

الباب الثالث: لمحة عن نتائج الربع الأول من العام الثاني للمجلس

شهد الربع الأول من (مايو حتى يوليو 2022) من العام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين تراجعا ملحوظا في أدائه، حيث غابت اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين على مدار الربع الأول من العام الثاني في فترته القانونية. وهو ما قوبل بالسخط من بعض أعضاء الجمعية العمومية، كما كانت القرارات والتحركات القليلة التي اتخذها المجلس والنقيب لا تلبي بشكل كبير متطلبات الصحفيين.

كما تراجع دور النقيب في التدخل للإفراج عن الصحفيين المحبوسين، رغم وعد نقيب الصحفيين ضياء رشوان في نهاية إبريل الماضي بالمزيد من التدخل للإفراج عن صحفيين آخرين ممن قيد الحبس الاحتياطي، إلا أنه خلال الثلاثة أشهر الأولى من (مايو حتى يوليو 2022) لم يتم الإفراج عن صحفيين سوى الصحفي هشام فؤاد، والذي تم الإفراج عنه بموجب قرار بالعفو الرئاسي.

من ناحية أخرى أصدر ضياء رشوان نقيب الصحفيين بيانا في مايو الماضي، رحب فيه بدعوة "الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب" لتمثيل نقابة الصحفيين في الحوار الوطني الذي دعا إليه السيد رئيس الجمهورية في إفطار الأسرة المصرية يوم 26 أبريل الماضي.ودعا النقيب جميع الصحفيين إلى إرسال مقترحاتهم لقضاياهم في الحوار الوطني.

في المقابل أصدر عدد من الصحفيين عريضة، تعليقا على دعوة النقيب، مطالبين بتحقيق خطوات ضرورية لتهيئة الأجواء قبل بدء الحوار، وتضمنت مطالب الصحفيين الآتي: "تحرير الصحافة والإعلام باعتبارهما المنصة الرئيسية لهذا الحوار، إطلاق سراح كل الصحفيين المحبوسين في قضايا النشر والرأي والإفراج عن سجناء الرأي، إطلاق حرية النقد والتعبير، ووقف الحبس الاحتياطي المطول والقبض على المواطنين بسبب التعبير عن آرائهم، فتح المجال العام وإتاحة الفرصة للقوى المختلفة للتعبير عن آرائها، ومنح الفرصة لوسائل الإعلام لنقل وجهات النظر المختلفة، إلغاء الحجب عن المواقع، وتحرير الصحافة من الحصار المفروض عليها، تحرير المجال العام من القيود التي تمنع النقابات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب من الحركة والعمل بحرية".

فيما أعرب الموقعون والبالغ عددهم 200 صحفي عن آمالهم أن تتم دعوتهم لحوار مفتوح داخل نقابتهم في أقرب وقت ممكن، حتى يشاركوا في صياغة رؤيتهم، وحتى يذهب ممثل النقابة للحوار معبراً عن جمعيته العمومية ومتسلحاً بها، وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذا التقرير[4].

وفي مايو الماضي، أعلن عضو مجلس النقابة محمود كامل عن امتناع إبراهيم نبيل الموظف بنقابة الصحفيين ورئيس اللجنة النقابية للعاملين بالنقابة عن ختم أوراق ترشح زملائه المرشحين في القائمة المنافسة له (في انتخابات اللجنة النقابية للعاملين بنقابة الصحفيين)، ورفض السماح لأي شخص "بالترشح" بحكم أن ختم اللجنة النقابية في حوزته بصفته رئيس اللجنة النقابية حتى الآن.

٤ ٢٠٠ صحفي يطالبون بالإفراج عن سجناء الرأي وتحرير الإعلام وحوار داخلي بالنقابة: خطوات ضرورية قبل الحوار الوطني

أما في يونيو الماضي، تعرض مبنى نقابة الصحفيين للسرقة[5]، حيث أعلن السكرتير العام، عن تشكيل لجنة لجرد مبنى نقابة الصحفيين، للوقوف على قيمة المبلغ الذي تم سرقته من داخل مبنى النقابة، وذلك بعد إعلان النقابة في بيان لها عن سرقة مبلغ مالي من مبنى النقابة. وعقب واقعة السرقة بأيام معدودة أعلن السكرتير العام للنقابة أيمن عبد المجيد أن المتهم بسرقة نقابة الصحفيين سلم نفسه بإرادته لقسم شرطة قصر النيل، بعد أن جرى كشف هويته.

فيما شهد ملف بدل التكنولوجيا والتدريب تحركا ملموسا، إذا أعلن أعلن ضياء رشوان نقيب الصحفيين في يوليو 2022، عن موافقة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بعد التشاور مع الدكتور محمد معيط وزير المالية، على زيادة بنسبة 19.05% على القيمة الشهرية الحالية لبدل التدريب والتكنولوجيا لكل أعضاء نقابة الصحفيين في جدولي المشتغلين وتحت التمرين وبدون استثناء أو تمييز بين كافة الصحفيين. مضيفا أنه سيتم الإعلان لاحقا عن موعد صرف البدل للجميع بالزيادة الجديدة.

٥ سكرتير عام الصحفيين: المتهم بسرقة النقابة سلم نفسه بإرادته لقسم الشرطة

الباب الرابع: لجان مجلس النقابة "دون استراتيجية أو تطوير"

مر الربع الثاني دون استراتيجية أو خطة ممنهجة للجان المجلس، وهو ما ألقى بظلاله على عمل اللجان. ففي الوقت الذي اشتبكت فيه بعض اللجان مع متطلبات الصحفيين بشكل ضئيل، ظلت لجان أخرى خاملة دون أسباب واضحة.

- ## لجنة تطوير المهنة والتدريب

خلال الربع الثاني من العام الثاني لعمر مجلس نقابة الصحفيين، أعلنت لجنة تطوير المهنة والتدريب برئاسة عضو مجلس النقابة حماد الرمحين، عن 20 دورة تدريبية إضافية على فترات زمنية متقاربة، لتدريب وتطوير الصحفيين وأسرهم. ويأتي ذلك في ضوء استكمال اللجنة لأعمالها المستمرة منذ الربع الأول من العام الثاني، والتي قدمت خلالها ما يقرب من 37 دورة تدريبية للصحفيين وأسرهم.

- ## اللجنة التشريعية

امتداد لحالة الخمول التي شهدتها اللجنة على مدار الربع الأول من العام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين، استمرت اللجنة خلال الربع الثاني على نفس النمط، حيث لم تتقدم بأي تعديلات تشريعية لمجلس النواب فيما يخص الحبس الاحتياطي للصحفيين.

وكانت الجمعية العمومية التي انعقدت في 2 إبريل من العام 2021، قد صوتت على تفويض مجلس النقابة في إعادة فتح الحوار حول قوانين تنظيم الصحافة التي أُقرت مؤخرًا، مع مجلس النواب، والتي بشأنها تعيد حبس الصحفيين في قضايا النشر بالمخالفة لمواد الدستور المصري.

- ### لجنة المرأة

ظل تدشين وعمل لجنة المرأة خاملا على مدار الربع الأول والثاني من العام الثاني لمجلس النقابة، على الرغم من القرار الصادر من مجلس نقابة الصحفيين منذ عام وستة أشهر، وحتى كتابة هذا التقرير لم يعلن أي ما تقدمه لجنة المرأة أو خطتها أو استراتيجيتها.

- ## لجنة الحريات

منذ عام 2019، تعتبر لجنة الحريات معطلة ولم تعمل، وأخر ما نشر عنها على موقع نقابة الصحفيين كان في عام 2019.

- ## لجنة الإسكان

خلال الربع الأول والثاني من العام الثاني ظلت لجنة الإسكان معطلة بعدما رفض أي عضو من أعضاء المجلس رئاسة هذه اللجنة أثناء تشكيل هيئة المكتب.

الباب الخامس: الوعود الانتخابية.. أقوال دون أفعال

خلال الربع الثاني من العام الثاني لم يعمل المجلس مطلقا على وضع استراتيجية وجدول زمني لتحقيق الوعود الانتخابية. ولم تشهد مؤشرات الوعود تغيرا سوى في وعد واحد فقط والخاص بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا، حيث انتقل المؤشر من "جاري العمل عليها" إلى "تحققت نسبيا" بعد تنفيذ قرار زيادة البدل وصرف قيمة الزيادة للصحفيين. واستمر مؤشر خمسة وعود عند تقييم "لم يتم العمل عليها"، والأربعة الآخرين عند تقييم "جاري العمل عليها".

- وعود تحققت نسبيا

- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا

أعلن نقيب الصحفيين خلال الربع الثاني من عامه الثاني عن صرف زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بنسبة 19% ، والتي كان قد أقرها في الربع الأول من العام الثاني للمجلس.

وكان نقيب الصحفيين ضياء رشوان، قد أعلن في يوليو من العام الماضي 2021، عن بدء تنفيذ قرار زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا لجميع أعضاء النقابة والعاملين بالصحف القومية بنسبة 20٪.

- وعود جاري العمل عليها

- الحد من الفصل التعسفي للصحفيين

تدخل مجلس النقابة خلال العام الماضي بشكل طفيف في بعض شكاوى الفصل التعسفي ونجح في حل الأزمة، لكن خلال الربع الثاني من عام المجلس الثاني تراجع أداء المجلس في التدخل لحل أزمة الصحفيين الذين تعرضوا للفصل التعسفي. وحتى كتابة هذا التقرير، لم تتخذ النقابة أية إجراءات جذرية للحد من الفصل التعسفي التي تقوم بها بعض المؤسسات الصحفية. وهو ما ساهم في زيادة حالات الفصل التعسفي التي قامت بها المؤسسات الصحفية خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

- تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

استكملت لجنة تدريب وتطوير المهنة خلال الربع الثاني من العام الثاني الدورات التدريبية التي قد بدأت في العام الأول من عمر المجلس. وقدمت اللجنة 20 دورة تدريبية للصحفيين وأسرهم، وذلك في إطار تدريب وتطوير الأداء المهنة للصحفيين أعضاء الجمعية العمومية. ومن المنتظر أن تستكمل اللجنة دورها في تنظيم العديد من الدورات الأخرى.

- لجنة المرأة

ظلت موافقة مجلس نقابة الصحفيين على تشكيل لجنة المرأة ضمن تشكيل لجان المجلس والذي كان المجلس قد اتخذه في اجتماعه الأول من فترته القانونية في العام الماضي مجرد حبر على ورق دون أية خطوات عملية لتشكيل اللجنة لمباشرة أعمالها، ودون أي مبرر مقدم من مجلس النقابة أو عضو المجلس المسؤول عن اللجنة دعاء النجار.

وجاء تشكيل لجنة المرأة ضمن الوعود الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة، حيث أدرجته الصحفية دعاء النجار عضو مجلس النقابة حاليا في برنامجها الانتخابي، واعتبرت تنفيذه بمثابة انتصار لمطالب الصحفيات.

- الإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا

الإسهام في الإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا كان ضمن الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين ضياء رشوان أثناء فترة الدعاية الانتخابية التي سبقت انتخابات التجديد النصفي الأخيرة.

وشهدت الشهور الثلاثة الثانية من العام الثاني لعمر المجلس حالة من الخمول فيما يخص التفاوض ومحاولات النقيب لخروج الصحفيين المحبوسين. فيما عدا ذلك قررت جهات التحقيق إخلاء سبيل الصحفي سيد عبد اللاه في أغسطس الماضي، بعد حبسه احتياطيا لما يقرب من 3 سنوات.

- وعود لم يتم العمل عليها

- الرعاية الصحية

رغم شكاوى الكثير من الصحفيين من مشروع العلاج الذي تقدمه نقابة الصحفيين، لم يدخر المجلس جهدا حتى كتابة هذا التقرير، في تطوير مشروع العلاج على الرغم من رفع قيمة الاشتراك خلال العام الأول من عمر المجلس.

- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر

لم يتقدم مجلس نقابة الصحفيين بأي تعديلات تشريعية وظلت لجنة التشريعات داخل النقابة معطلة، رغم الوعود الانتخابية التي تناولت ضرورة إصدار تعديلات التشريعات فيما يخص الحبس في قضايا النشر.

- مشروع سكني للصحفيين (مدينة الصحفيين)

اختفى الحديث عن إنشاء مجمع سكني للصحفيين خلال الثلاثة أشهر الثانية من العام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين. ومن المقرر أن تنتهي المهلة المحددة للبناء على الأرض المخصصة لإنشاء مجمع سكني للصحفيين في مدينة السادس من أكتوبر خلال العام القادم، وتبدأ بعدها وزارة الإسكان في اتخاذ إجراءات سحب الأرض (للمرة الثالثة) ورد المبالغ المدفوعة بعد خصم نسبة الرسوم الإدارية والتى قد تصل إلى ١٢%.

وفي تصريحات صحفية خلال فترة الدعاية الانتخابية، أكد ضياء رشوان أن مدينة الصحفيين بمدينة السادس من أكتوبر على رأس أولوياته، خاصة أن المخصص من الإسكان الاجتماعي للصحفيين لم يلقى قبولا من حيث مكان وجودة وسعر الوحدة السكنية المطروحة.

-

- لائحة أجور عادلة للصحفيين

حملت برامج أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم في الدورة الانتخابية الأخيرة وعودا انتخابية تتحدث عن ضرورة تحسين أجور الصحفيين، وتوفير موارد جديدة لتغطية زيادة الأجور، لكن حتى كتابة هذا التقرير وعلى الرغم من مرور عام و6 أشهر، لم يحدث أي تغير يذكر في هذا الملف.

- التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة

تعهد عدد من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم في الدورة الانتخابية الأخيرة بالتصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة، نظرا لما تسببه تلك الكيانات من خطورة على النقابة والصحفيين الممارسين للمهنة، لكن حتى كتابة هذا التقرير وعلى الرغم من مرور عام و6 أشهر لم يتحرك المجلس خطوة واحدة نحو مواجهة تلك الكيانات.

الباب السادس: خاتمة وتوصيات

على مدار خمسة أشهر لم يعقد مجلس نقابة الصحفيين سوى اجتماعا واحدا وهو ما تجسد في حالة من الخمول والتراجع سواء على مستوى الوضع النقابي أو الدفاع عن أبناء المهنة في أزماتهم.

وتوارى مجلس النقابة عن الدور الحقيقي المنوط به وهو خلق مظلة نقابية للدفاع عن أبناء المهنة، ما يعني أن مجلس النقابة فشل في تحقيق أبسط قواعد العمل النقابي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأزمات داخل النقابة دون حلول حقيقية وجذرية، كما ظلت النقابة تعمل دون وضع استراتيجية واضحة للجان وجدول زمني لتنفيذ الوعود الانتخابية.

- وبناء عليه يوصي موقع "نقابة ميتر" بالآتي:

1- ضرورة احترام مجلس النقابة للائحة الداخلية التي تنص على ضرورة اجتماع المجلس على الأقل مرة واحدة شهرياً.

2- إعادة النظر في وضع اللجان وتفعيل اللجان المعطلة، ووضع استراتيجية ومنهجية لتحسين أدائها.

3- وضع جدول زمني محدد لتنفيذ الوعود الانتخابية.

4- ضرورة الاشتباك بشكل جدي مع شكاوى الصحفيين والعمل على حل أزماتهم وعلى رأسهم "أزمة الفصل التعسفي" التي طالت عدد من الصحفيين خلال الفترة الماضية دون تدخل من النقابة.